**تطوير الفقه في عالم متغير ..رؤى ومفاهيم**

**مسفر بن علي القحطاني**

**أستاذ أصول الفقه المشارك جامعة الملك فهد للبترول والمعادن**

**بحث مقدم لندوة تطوير العلوم الفقهية في عمان (الفقه الإسلامي في عالم متغير)**

**من 9-12 ابريل 2011م – مسقط – سلطنة عمان**

**مقدمة :**

**الفقه المعاصر و القدرة على السيادة في عالم متغير متبوع**

العالم اليوم سريع التغير ويقود المجتمعات نحو متطلبات الدول صاحبت التأثير والريادة في معطيات صناعة الأفكار من إعلام وسياسة و ابستمولوجيا مرّوضة بالاستهلاك وهيمنة المال .

والفقه الإسلامي شديد الثراء والاستغناء عن الغير ويمنح الاستقلالية لاتباعه ،إذا عرفوا معنى السيادة التي يتبوأها الفقهاء ، ومن اللفتات في هذا المعنى ما قاله عمر رضي الله عنه تنبيها لهذا الأمر الذي سيؤول إليه بعض الناس ، فقال رضي الله عنه محذرا ومذكرا :" تفقهوا قبل أن تسودوا" ( رواه البخاري معلقا بصيغة الجزم في العلم باب الاغتباط في العلم والحكمة عن عمر موقوفا، وابن أبي شيبة في المصنف كتاب الأدب (5/284)، والدارمي في المقدمة (250)، والبيهقي في الشعب (2/253) ) وقال الراغب الاصفهاني كلاما نفيسا في التعليق على هذه الحكمة العمرية :" تنبيها أنكم لا تصلحون للسيادة قبل معرفة الفقه والسياسة العامة، ولأن السائس يجري من المسوس مجرى ذي الظل من الظل، ومن المحال أن يستوي الظل وذو الظل أعوج، ولاستحالة أن يهتدي المسوس مع كون السائس ضالا" (الذريعة إلى مكارم الشريعة ، بتحقيق د. أبو اليزيد العجمي صـ92، 93 ) .

عند التأمل في هذا النص العجيب لعمر رضي الله عنه ، نجد التفسير لكثير من المخالفات والحماقات التي تحدث من الرواد بسبب نقص الفقه في الدين و ضعف الحكمة في التعامل مع الواقع ، والفقه المطلوب هنا أعم وأشمل وأعمق من الحفظ أو الفهم المجرد للمعنى ، لذا كان تحصيله شرطا للسيادة النافعة على الخلق ، والواقع اليوم يشهد حاجاتنا لمن أراد أن يتقدم على الخلق في أي ولاية أن يتحلى بالفقه والحكمة.

المفاهيم والرؤى بإيجاز:

**بعث السؤال الفقهي .. من الغيبة والركود**

ليس هناك أقوى في التأثير الفكري وخلق مشاريع التغيير الإنساني من حراك الأسئلة اللاهبة التي يثيرها الفلاسفة والمفكرون بحثا عن إجابات مقنعة للعقل وصامدة أمام مواجهات النقد والتقويم والمراجعة لصواب الجواب وصحة معطياته ، فالسؤال عندما يثور يشحذ قوى الذهن لأفضل المشاريع والمنجزات الفكرية و المادية على مر التاريخ البشري . فسقراط الذي كان يثير الأسئلة الصادمة للمارة في طرقات اثينا كان يحرك الكثير من العقول نحو التفكير في المسكوت والمجهول ، حتى أُتهم بإثارة الشغب وانتهاك التقاليد الدينية ، و لم ينقطع هذا النوع من الصيد المعرفي للجوابات والتأملات في دروس افلاطون و ارسطو وغيرهم حول الحقيقة و معايير معرفتها ، وحول قضايا الوجود و ماهيته ، والقيم وحدودها المقبولة ، والجمال والحكمة وغيرها من مثيرات السؤال وأعبائه.

بل لم تُعرف منتجات الفلاسفة الماضيين إلا بحثا عن جواب أو مراجعة وتقويم لما مضى من اقوال و معارف. وبناءً على هذه الأهمية المنطقية للسؤال المعرفي لا نعجب من استعمال القرآن الكريم لهذا الأسلوب في كثير من مواضع الإيمان الكبرى بإثارة الإستفهام عن حكمة الخلق وكنه الخالق وإمكان البعث و حتمية المصير الأخروي ، كما كان للأنبياء ذات الدور في إقامة الحجج على أقوامهم بالسؤال اللاهب الذي لا يطفئه سوى برد اليقين والبرهان ، مثل قول ابراهيم كما حكاه الله تعالى عنه:" قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيم .قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنطِقُونَ .فَرَجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمْ الظَّالِمُونَ" .لذا يمكن اعتبار السؤال الفلسفي في القرآن من أهم مصادر الإثبات والبرهنة العقلية على حقائق الوجود التي تتطلب أدلة وحججا ظاهرة ، يفهم ذلك من قولة تعالى :" ويجْعلُون لِما لا يعْلمُون نصِيبًا مِمّا رزقْناهُمْ تاللّهِ لتُسْألُنّ عمّا كُنْتُمْ تفْترُون" وقوله تعالى :" وجعلُوا الْملائِكة الّذِين هُمْ عِبادُ الرّحْمنِ إِناثًا أشهِدُوا خلْقهُمْ ستُكْتبُ شهادتُهُمْ ويُسْألُون" وقوله تعالى :" سلْهُمْ أيُّهُمْ بِذلِك زعِيمٌ " ففي هذه الآيات يطلب الحق سبحانه الجواب العلمي لتلك الافتراءات الجاهلية من خلال سؤالهم عن تلك المعتقدات وفحصها ونقدها بمسلمات العقل و نواميس الواقع المشهود، والتي سوف تنهار من العقول الجامدة الخامدة لضعف البرهان الاستدلالي الذي تقوم عليه . والقرآن الكريم كثيرا ما يستشهد بسؤالات الفكر في عدد من مواضع الاستدلال على خلق الكون وبصورة متكررة تثبت أن هذا التكرار إنما جاء ليقرر منهجية النظر العلمي المتوافق مع موازين الكون وسنن الحياة الثابتة ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى :" ولئِنْ سألْتهُمْ منْ خلق السّمواتِ والأرْض ليقُولُنّ الله قُلِ الْحمْدُ لِلّهِ بلْ أكْثرُهُمْ لا يعْلمُون " وفي قوله :" ولئِنْ سألْتهُمْ منْ خلق السّمواتِ والأرْض وسخّر الشّمْس والْقمر ليقُولُنّ اللهُ فأنّى يُؤْفكُون " وقوله :" ولئِنْ سألْتهُمْ منْ خلق السّمواتِ والأرْض ليقُولُنّ الله قُلْ أفرأيْتُمْ ما تدْعُون مِنْ دُونِ اللّهِ إِنْ أرادنِي الله بِضُرٍّ هلْ هُنّ كاشِفاتُ ضُرِّهِ أوْ أرادنِي بِرحْمةٍ هلْ هُنّ مُمْسِكاتُ رحْمتِهِ قُلْ حسْبِي الله عليْهِ يتوكّلُ الْمُتوكِّلُون" .  
كما جعل القرآن الكريم السؤال منهجًا في الدعوة، وأسلوبًا في امتحان غير المسلمين بهدف إثبات صدق النبوة وصدق القرآن، لأن في ذكر القرآن الكريم لما في تاريخ أهل الكتاب دليل على نبوته، وبأن كل ما يعلمه محمد عليه الصلاة والسلام عن أهل الكتاب مصدره الوحي من الله تعالى ، كما في قوله تعالى :"واسْألْهُمْ عنِ الْقرْيةِ الّتِي كانتْ حاضِرة الْبحْرِ إِذْ يعْدُون فِي السّبْتِ إِذْ تأْتِيهِمْ حِيتانُهُمْ يوْم سبْتِهِمْ شُرّعًا ويوْم لا يسْبِتُون لا تأْتِيهِمْ كذلِك نبْلُوهُمْ بِما كانُوا يفْسُقُون" فقصة أصحاب السبت وردت في كتاب اليهود(التوراة) وجاء القرآن ليثبت الصحيح منها ويحج أهل الكتاب بالحق المثبت لنبوة المصطفى عليه الصلاة والسلام، وكذا ما جاء في قوله تعالى :" ويسْألُونك عنْ ذِي الْقرْنيْنِ قُلْ سأتْلُو عليْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا" ، هذا الإكثار من السؤالات التي جاء بها القرآن وأثارها الصحابة كانت من أجل الوصول إلى الحقيقة والاتباع العملي للوحي ؛مثل سؤالهم عن الخمر والميسر واليتامى والشهر الحرام والأهلة و الساعة و المحيض و الأنفال وغيرها ، وأغلب هذا النوع من الأسئلة التشريعية نزل في الفترة المدنية من حياة النبي عليه الصلاة والسلام ، يبقى أن نشير إلى قضية مهمة ،هي موطن زلل وخلل في الفهم ، وهي ما يتعلق بالنهي النبوي عن كثرة السؤال ، وما جاء في قوله تعالى :" يا أيُّها الّذِين ءامنُوا لا تسْألُوا عنْ أشْياء إِنْ تُبْد لكُمْ تسُؤْكُمْ وإِنْ تسْألُوا عنْها حِين يُنزّلُ الْقُرْآنُ تُبْد لكُمْ عفا اللهُ عنْها واللهُ غفُورٌ حلِيمٌ. قدْ سألها قوْمٌ مِنْ قبْلِكُمْ ثُمّ أصْبحُوا بِها كافِرِين" ، وذلك أن سؤال التعنت والتكلف والبحث عما لا طائل من ورائه ولا فائدة حالية أو مآلية من عرضه ،هو من السؤال المكروه ،لذا جاء النهي عن هذا النوع الضار من التساؤلات التي تزيد من العنت والحرج والمبالغة بالتفصيلات المُكْلِفة على الخلق ، ومما يؤكد هذا المنحى من النهي ،قوله تعالى :" أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل " أي أسئلة التكلف والإعنات التي امتحن اليهود بها أنبيائهم ، لا من أجل العمل ولا من أجل الفكر، ويبقى الأصل المعرفي القرآني في الوصول للحقائق مرتكزا على السؤال ،ومطلقا العنان للذهن أن يفكر بدون تخوّف أو قلق يحجمه عن المعرفة والوصول للحق ،لذا تكررت هذه الأية في موضعين بذات النص ،تأكيدا لهذه القيمة المعرفية ،كما في قوله تعالى :" فاسْألُوا أهْل الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تعْلمُون ".

هذه المنهجية التساؤلية التي يتلقاها المسلم من القرآن ، وقررها سلف الأمة خصوصا في علم أصول الفقه وما تفرع عنه من علوم الجدل والحِجاج،كانت من المحرمات لدى بعض الأمم واتباع الأديان الأخرى ،خصوصا في أوروبا خلال القرون الوسطى ، التي كبّلت أذهان المتعلمين و المتفلسفين أن يطرحوا أسئلتهم لنزال العقول وجواباتها على إشكالات الدين والسياسة و الأخلاق ، وما انفكت تلك القيود إلا من خلال معارك التغيير التي قادها بيكون و سبينوزا و ديكارت و لوك وفولتير ، ربما نحو الضد المتفلت على ماضي الاستبداد و التخلف (انظر : أزمة الوعي الديني لبول هازار ص 149-191) ، و المتأمل في واقعنا الإسلامي المعاصر يشهد غيابا واضحا و تهميشا متعمدا لثقافة التساؤل حتى في أشكالها البسيطة حول القضايا المعرفية السائدة،فضلا عن إثارة الأسئلة المزمنة حول خطابنا الفقهي والسياسي وإشكالاته الحضارية الراهنة ، والواقع يشهد أن هناك اسبابا تقف وراء هذه الحالة من الحنق المتعمد للسؤال خصوصا الفلسفي منه ، ولعل من أهمها : الضيق النفسي من التساؤل حول عدد من موضوعات التراث الإسلامي والإرث الإنساني عموما ومدى التصالح أو التعادي معه فيما لا يصادم ثوابت الدين القطعية ، كذا الوجل من طرح التساؤلات الحياتية التي تثير الرقابة و المحاسبة على المؤسسات الرسمية ،وأعتبار ذلك كله مواجهة و تحدي وإعلان حرب ، تتطلب الردع اللازم لهذه الجرأة التي ستوصف بالخروج والتمرد ، وبالتالي الوأد المبكر لمستقبل التساؤلات المشروعة للفكر الحر .وقد يقودنا هذا إلى سبب آخر ؛ يُحجم السؤال العقلي فيه من الانطلاق بسبب المناخ المعرفي الذي لا يحفل بكثرة السؤال ،إما بتضييق وقته في نهاية كل لقاء ثقافي لا يسع إلا أن يستمع المتلقي دون جدال ، وإما بالسخرية والحنق واتهام كثير السؤال بالحُمق والخَرَق ، بينما يكون الثناء والاعجاب لسريع الجواب ولو خالف قوله واضحات الصواب.

ومن الأسباب المؤثرة لهذه الظاهرة، حالة اليأس والإحباط بسبب سوء الأحوال العامة والتدهور الحضاري لمكاتنا بين المجتمعات المعاصرة ؛ ما يؤدي إلى الإحجام عن التساؤل ،حيث يفقد المحبط الحيوية الذهنية ، كما يفقد روح الانفتاح والتفاعل التي كثيراً ما تتمظهر في التساؤل ، فتؤول الأمور إلى السكون التام وانتظار المصير المحتوم . كما أن لجفول الوعي الإسلامي في وقت مبكر من تاريخ هذه الأمة من ( الفلسفة ) بسبب تجاوز بعض فلاسفة المسلمين للعديد من الأصول الدينية والتماهي بالنقل والترجمة دون فحص وتمحيص ، أدى ذلك إلى ضعف صناعة المفاهيم لدينا ، وإصابتنا بقصور في عدد كبير منها ،وحين يتضاءل مفهوم ما عن المستوى الذي ينبغي أن يبلغه ، ينحط مستوى العمل ورد الفعل ؛ مما يجعل الانحدار نحو القاع أمراً مقبولاً أو غير مستنكر ، ومن ثم فلا يثار حوله أي تساؤل.إن حاجتنا لثقافة السؤال تعني الثورة وعدم الاستجابة لراية الاستسلام للجوابات الجاهزة والمعلبة من دهور ،إن العقل التساؤلي يفجر بشكل ذري تساؤلاته اللاهبة في كل اتجاه ،إنه يبحث عن الإقناع العلمي والرسوخ المعرفي والجديد الفكري ، ويقود المجتمع نحو حراك حضاري يشعل جذوة النور في كثير من الزوايا المظلمة ويستنطق الكثير من الأفواه الصامتة الباحثة عن التغيير المنشود ،وفي البدء كان السؤال.

**جدل الواقع وأثره في تكوين العقل الفقهي المعاصر**

كان لجدلية الواقع المتغير و ثبوت النص المقدس ، معاركهما الطويلة وأحداثهما العنيفة ، ما أدى إلى حدوث عدد من الإنشقاقات و التباينات في المرجعيات الدينية ذات البُعد الغيبي ، وبالتالي الإستجابة القسرية و أحيانا الطوعية للواقع أو لسلطة النص، و غالبا ما تكون السيطرة لصالح الواقع وضروراته المصلحية خصوصا عند تباعد الزمان عن عصر نزول النص السماوي وغلبة الأهواء السياسية على وجه الخصوص.

تلك الجدلية برزت بشكل واضح في نصوص العهد القديم والجديد ؛كشاهد تاريخي لا يزال حضوره القوي يحدث حراكا دينيا في الأوساط المسيحية حتى اليوم ، فالنص المقدس تعرّض لتغيرات هائلة وتفسيرات متباينة وترجمات خرجت عن معاني الالفاظ إلى معاني مغايرة تُناقض طبيعة اللغة التي كُتب بها ذلك النص ، حصل ذلك استجابةً للاحتياجات الواقعية لأصحاب الحق الالهي كما تزعم بذلك الكنيسة البابوية ،أو لمصالح السلطات السياسية و نفوذ أصحاب المال والإقطاع ، وفي كل عصر وجيل كان يتجدد ذلك الإشكال مع ما يحمل معه من تحريفات و تغيرات تبعد ذلك النص عن معناه الأصلي الذي نزل به ، فالإشكالات و التجاوزات التأويلية للكتاب المقدس لم ينجو الراصدين لها والمهتمين بدراستها من قمع وإرهاب مارسته الكنيسة على اختلاف مدارسها ضد حركة النقد التي قادها عدد من مفكري عصور النهضة الأوروبية ، خصوصا (بيار بايل) و (سبينوزا) و ( ريتشارد سيمون) ,وقبلهم (مارتن لوثر ) على اختلاف طبيعة التناول لكل منهم. [انظر على سبيل المثال: كتاب أزمة الوعي الاوروبي لبول هازار 149-290] ، تلك المحاولات الإصلاحية كانت ضرورية لوقف الانحرافات الهائلة بين عصر التنزيل الأول و وقائع التأويل اللاحقة، فقد تجاوزات ثوابت الديانة واحتكرت الفهم والإبانة، وبالتالي صادرت حرية الرأي والتعبير بزعم حفظ المقدس الذي تم تحريفه خلال قرون طويلة، لينتهي به المطاف معزولا مبعدا عن واقع الحياة مفصولا عن مؤسسات الدولة المعاصرة .

وفي محيطنا الإسلامي تتكرر وقائع هذه الجدلية بصور متنوعة، فالقرآن الكريم وإن كان قد حفظه الله من التبديل والتحريف ، إلا أن بعض الفرق الباطنية والخوارج مارست احتكارا شاذا في تأوليه بما لا يتفق مع معناه الظاهر المتبادر في لغة العرب ، و حتى مدركات العقول السليمة ، وكثيرا ما يتم التفسير بعيدا عن إعمال السنة النبوية التوضيحية التي تتوافق مع المعنى الأصيل للآية ،و تبيّن كيفية التطبيق لمراده ، فهي بلاشك أولى من أي تأويل لاحق مخالف ، لمن لم يشهد التنزيل ولم يعرف من لغة العرب مرامي التأويل. كل ذلك الشذود التأويلي مرده إخضاع شمولية النص العام؛ للواقع المنفعي الخاص وإقصاء مقاصد الأحكام الثابتة لوقائع سياسية متغير.

و من المسلَّم به أن تاثيرات الواقع على فهم النص وتأويله حقيقة موجودة لا ينكرها أحد،و اجتهادات الفقهاء ومنجزاتهم التصنيفية على اختلاف مذاهبهم دليل على تنوع النظر في تأويل النص بما يخدم الواقع ويعالج متغيراته، فالفقيه أبن مجتمعه ومتفاعل مع قضاياه ، ويحاول مواكبة احتياجات أفراده بالفتاوى و الإرشادات اللازمة ، ليبقى الواقع تحت سلطة الفقيه بقبول الموافق المشروع ورد المخالف الممنوع ، ولكن هذا التداخل بين سلطتي النص والواقع أثار عدداً من التساؤلات، حول الفاصل بين المقبول والممنوع من هيمنة الواقع على النص ومقدار التأثير المسموح به ، ولعلي من خلال بعض التأملات المقاصدية أن نرسم حدود التباين والتكامل بين الواقع و النص، في النقاط التالية :

أولا: النظر الفقهي للواقع له أحوال عدة قد تكون من خلال فهم العادات المجتمعية التي فرضت نفسها تبعا لطبيعة النمو المدني و تقلبات الزمان على الناس ،فيحاول الفقيه تلمس تلك المتغيرات وتوظيف حدوثها ومؤثراتها ضمن السياق الفقهي ،فلا يجمد على المنقول في كتب أشياخ مذهبه لاختلاف العصر والحال ، ويدخل هذا في كثير من احكام التعزيرات وطبيعة البينات عند التقاضي ، وصيغ الأيمان والنذور والعقود ، و أحكام العلاقات الدولية و الحلول الاقتصادية وغيرها، وهذا ما جعل الامام القرافي يقرر مبدأ إعمال الواقع في النصوص الاجتهادية ذات التعدد التأويلي في معناها كما في قوله:" ولا تجمد على المسطور في الكتب طول عمرك؛بل إذا جاءك رجل من غير أهل إقليمك يستفتيك لا تجرهِ على عرف بلدك واسأله عن عرف بلده ، وأجره عليه وافته به دون عرف بلدك ، ودون المقرر في كتبك ، فهذا هو الحق الواضح ، والجمود على المنقولات أبدا ضلال في الدين ، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضيين" [الفروق 1/386].كما أن النظر الفقهي للواقع يُعنى بحال المكلف ومدى تقبله للحكم الاجتهادي، لذلك يُراعى المريض والمسافر و الشيخ الكبير والحالات الاستثنائية للمرأة في حملها وحيضها ونفاسها، كما تُراعى ظروف الأفراد وطبائعهم المختلفة ، وهذا ما يفسر تعدّد إجابات النبي صلى الله عليه وسلم للسؤال الواحد ، من قِبل عدد من السائلين المختلفين كما في جوابه المتنوع على " أي الأعمال افضل؟" و" أوصني" وغيرها ،و مثل اعتبار حال الفقر كموجب في عدم تطبيق حد السرقة كما فعل عمر رضي الله عنه في عام الرمادة لعلة الاحتياج العام للطعام والاضطرار لسرقته من أجل قوام الحياة، هذه الدلائل توضح ضرورة فهم الواقع عندالاجتهاد في تأويل النص الظني المحتمل لتعدد الأفهام ،أما القطعي فغالبا ما ياتي على شكل قاعدة صالحة للتطبيق مهما تغيرت الظروف والأحوال كالأمر بالصلاة أو الزكاة أو الصيام وأداء الأمانة وصدق الحديث والحجاب،أما تفاصيل الأداء فله متغيراته الخاضعة لظروف الأعيان.

ثانيا: ويشمل التيار النقيض الذي يجعل الواقع أساسا للنظر والاجتهاد ، و يدعو لتأويل النص مهما كانت قطعية دلالته ليتسق مع الواقع المتغير مهما كانت تقلباته ، ومن أبرز منظري هذا التيار الدكتور نصر أبو زيد فمن أقواله :" فالواقع هو الأصل ، ولا سبيل لإهداره ، من الواقع تكوّن النص ، ومن لغته وثقافته صيغت مفاهيمه، ومن خلال حركته بفعالية البشر تتجدد دلالته، فالواقع أولا ، والواقع أخيرا" [ انظر: نقد الخطاب الديني ص 106] ، كذلك يقول الدكتور حسن حنفي :" فإذا كان ترتيب القدماء تنازليا من النص إلى الواقع ، فإن ترتيب المحدثين تصاعديا من الواقع إلى النص . فالعقل بقدرته على الإستدلال هو الأصل في التشريع للواقع المعاش " [ انظر : من النص إلى الواقع 2/102].

وهذا الطرح على ما فيه من أهمية إلا أنه خطير في إخضاع النص لواقع متقلب ومتنوع و يتماهى مع ميول الناس ومصالحهم وأهوائهم المتباينة، وهنا سيفقد أي نص فاعليته في التكليف مدام أنه يتقولب وفق أي وعاء يقع فيه.والشريعة في مقاصدها الكلية قائمة على التحديد والضبط –كما قال الطاهر بن عاشور – وكذلك جاءت لإخراج العبد من داعية هواه ليكون عبدا لله اختيارا كما هو عبدا لله اضطرارا –كما يقول الشاطبي-.

ثالثا: تغير الفتوى المعاصرة بسبب ضغوط المستفتين و تبعا لأهوائهم في المنع أو التحليل ، وأحيانا يكون تغير الفتوى خوفا من أفول نجم الفقيه الفضائي أو انفضاض الناس عنه ،وهذا التصرف القائم على التحولات المريبة دون بيان المقصود أو ذكر التعليلات الواضحة لاختلاف الرأي ، هو نوع من التلفيق الفاضح والتلاعب السافر بدين الناس وعقولهم ، يوضّح الإمام القرافي هذه الحالة بقوله :"لا ينبغي للمفتي : إذا كان في المسألة قولان : أحدهما فيه تشديد والآخر فيه تخفيف ؛ أن يفتي العامة بالتشديد والخواص من ولاة الأمور بالتخفيف وذلك قريب من الفسوق والخيانة في الدين والتلاعب بالمسلمين ، ودليل على فراغ القلب من تعظيم الله تعالى و إجلاله وتقواه ، وعمارته باللعب وحب الرياسة والتقرب إلى الخلق دون الخالق نعوذ بالله من صفات الغافلين " [الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص 250] أما لو كان التغير في الفتوى بسبب تصوَّر جديد للمسألة أو وزيادة علم بحقيقتها، فهذا الانتقال له مبرراته المقبولة والمعقولة، و قد يحدث الخلل أيضا؛ في الجمود على السابق من الأراء والفتاوى بحيث تبين للفقيه تغير الواقع الأول ،وبالتالي اختلاف مناط الحكم ، مما يجعل العمل بذلك الحكم سببا للعسر والشدة ، وتصبح الفتوى السابقة غير مجدية لذهاب كل مبرراتها الشرعية ومقاصدها المصلحية . وقد يحدث التغيّر في الفتوى بسبب تخويف السلطة السياسية للمفتي بمآلات موهومة يتفنن السياسي بحيله التصويرية لإيقاع الفقيه في فخ التنازل والخضوع للواقع المرهون بمصلحة النظام السياسي، فيشرعن الفقيه حكما ملزما لواقع مسيس مغلوط لم يتثبت منه ، ولم يتفحص دلالاته ومآلاته .

هذه الحالات ليست بدعا من القول بل هي حقائق مشاهدة ، بعضها برّر للاستبداد السلطوي وانتهاك الحريات المكفولة و الغصب من مقدرات الأمة ومكتسباتها ،بحجة مصلحة الحاكم ومتطلبات الطاعة الملزمة لولاة الأمر ،دون التوضيح بأن تلك الطاعات خاضعة لطاعة الله تعالى ومقيدة بما فيه مصلحة ظاهرة وعامة وغالبة في الوقوع ، و بعض تلك الفتاوى شرّعت للإرهاب الفكري في منع الكثير من المباحات كما في مجالات عمل المرأة ومشاركاتها المجتمعية ، وآخرى ميّعت الثوابت من خلال تحليل الربا والخمر و تجويز الفطر في رمضان.كل ما سبق من إشكاليات وتجاوزات كان منطلقه ضغوط الواقع التي تجبر الفقيه أو المفتي أن يتنازل عن الفهم الظاهر للنص بغية التوافق مع واقع نفعي وفردي يتواطئ مع أصحاب النفوذ من جمهور وصناع قرار و رجال مال و أعمال.

وتبقى جدلية النص والواقع مجالا لإثراء الفقه و أحيانا لإقصاء الحق ،ولا نستطيع التخفيف من آثارها الخطيرة إلا بتمكين العدول الراسخين من الفقهاء والمفتين ، ومأسسة الفتوى الجماعية المخفِّفة من غلواء الجنوح الفردي لبعض المتجاوزين .

**الابداع الفقهي في زمن الثورة الاتصال والتقنية.**

"التجديد" من المصطلحات التي حظيت بالكثير من الاهتمام وتسليط الضوء لأكثر من عدة عقود من الزمن ظهر خلالها صراع الأجيال نحو إرادة التغيير أو إلف القديم, كما استُغلت مناهج التجديد في القرن الماضي للخوض بها في معارك الإصلاح السياسي كأداة لتطوير فكر المجتمع ومؤسّساته الدينيّة المسيطرة على الرأي العام في كثير من البلاد الإسلامية من أجل تسييسها وتهميشها ضمن مسارات الدولة الحديثة، كما حصل في تركيا بعد أتاتورك وانقلابه على الخلافة عام 1924م، وما حدث في الأزهر بعد ثورة يوليو 1953م، وما فعله ساطع الحصري في سوريا والعراق إبان توليه وزارة المعارف في العشرينيّات الميلادية، وما يحصل هذه الأيام من إغلاقٍ للمدارس والمعاهد الدينية في كثير من دول المنطقة ولكنه في هذه المرة يجري من غير انقلاب أو ثورة!.. هذا التاريخ الذي لا يزال يحكي صراع التجديد وتحدياته وتجاربه وتخيلاته بين أدعيائه وأعدائه هو ما نحتاج أن نقف معه، ونعيد النظر فيه بشكل جادّ ومستمر حول مفاهيم وآليات التجديد، وبخاصة في العلوم الفقهية, هذه العلوم التي كانت فخر الأمة ومصدر عزتها وحضارتها لا يمكن أن تكون هي ذاتها سبب تخلفها وضعفها كما يتذرع منتقدوها, والواقع المعاصر يؤكد أن علوم الشريعة قد أصبحت ملجأً للضعفاء وموئلاً للكسالى ووصمة تخلف وسمة انتقاص لطلاب الشريعة وفقهائها في بعض المجتمعات الإسلامية. إن هذه النظرة الدونيّة لتلك العلوم ليست دائماً تآمراً من الأعداء ومكائد ضد الإسلام -كما يتصور البعض- بل أعتقد أن تفريطنا في المحافظة على علومنا، وتنقية تراثنا، وإصلاح مناهجنا، ثم إهمال تطويرها لمواكبة المستجدات المعاصرة، وإيجاد الحلول لمشكلاتنا الفكرية والحياتية المختلفة سوف يُغيّب هذه العلوم عن الحياة المعاصرة، وينمي الرغبة للحلول المستوردة، وبالتالي تصبح مؤسّساتنا وجامعاتنا الشرعيّة مصنعاً لإنتاج الكتب والمدونات لمجتمعات ماضية ولظروف مختلفة.  
  
إننا في حاجة ماسّة لتفعيل دور تلك العلوم لتفي باحتياجاتنا وتواكب متغيرات مجتمعنا المعقّدة, ونقوم فعلاً لا لفظاً بالدور التجديدي لها من غير أن نلغي أو نبدّل في سمتها العام وأصولها التي قامت عليها.  
  
فالمعارف البشرية إذا توقّفت عن الإبداع والتجديد تأسنت في عقول أصحابها وشاخت أفكار روادها، وأرغمتهم نحو التبعيّة والانسياق في ركب الأمم المتقدمة، وتصبح علومهم مهما كانت نفاسَتها كالنقود التي ولّى زمانها وذهبت قيمتها.  
  
ومن المؤسف أن دعوات التجديد ارتبطت في ذهن البعض بأنموذج خاطئ أراد محو الماضي، وإبدال الوحي المعصوم بآراء بشرية تحكمها مصالح آنية، وهم كما قال فيهم الأستاذ مصطفى صادق الرافعي: "إنَّهم يريدون أن يجدِّدوا الدين واللغة ‏والشمس والقمر!!", فهذا التطرف في دعوى التجديد لا ينبغي أن يقابله تطرّف في الانغلاق والتقليد, وأحسب أن أهل العلم والبصيرة من حملة العلوم الشرعية على عاتقهم مهمة كبرى تلزمهم المبادرة في وضع مناهج ورؤى جديدة في تصنيف وتدريس وتنزيل العلوم الشرعية على معاش الناس واحتياج مجتمعاتهم الحاليّة والمستقبليّة دون الغفلة عن تكوين الطالب والمعلم التكوين الذي يؤهله للتعايش الايجابي مع واقعه وتعميق وعيه بمجريات الأحداث التي حوله وهذا ما جعل علماءنا يزيدون دوماً من الشروط المؤهلة للمجتهد والناظر في الأحكام تبعاً للمتغيرات الحادثة والوقائع المتشابكة مما ألزمهم في عصرنا الحاضر أن ينادوا بجماعية الاجتهاد سداً لنقص التصور للواقع من الآحاد, وهذا على سبيل المثال و إلا فحالات النهوض والتجديد في تاريخ علومنا الشرعية تعدّ منارات عطاء وهداية للأجيال اللاحقة، أضاءها الشافعي في رسالته والغزالي في مصنفاته الفقهية وابن تيمية في فتاواه واختياراته والشاطبي في موافقاته، وغيرهم من رواد التجديد الديني في مسيرتهم الصادقة والمتتابعة كما أخبر عنهم النبي -صلى الله عليه وسلم- بقوله: "إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا" رواه أبو داود.  
  
إن العلوم الشرعية هي النافذة التي يطلّ منها العالم على الإسلام، وطلاب هذه العلوم قد وضعوا أنفسهم نماذج حيّة تحكي مبادئ وقيم هذا الدين، وبقدر مدخلات المعارف الصحيحة والتربية القويمة لهؤلاء الأفراد تكون المخرجات المتوقعة القادرة على حمل المشروع النهضوي للأمة في رهانها الحضاري الكبير على البقاء أو الفناء..

|  |
| --- |
|  |
| **الوعي الفقهي و علاج غفلة التفكير** |
| المفكر حسب تعريف الدكتور علي شريعتي هو: "من يملك رؤية نقدية. هكذا فحسب" وليس المقام لمناقشة صحة تعريفه بقدر ما هو إبراز أهم ملامح المفكر المعاصر من خلال امتلاكه الرؤية النقدية لواقعه ومستقبله. لذلك نجد هذا النمط من المفكرين هم أقل شريحة في المجتمع، وأكثرها عبئاً للهموم التي تحملها، والرؤى التي تؤمن بها، ومع أهميتهم لأي مجتمع يعيشون فيه تجدهم في حياتهم أقل المميزين شهرة وصيتاً، وأخبارهم لا تكاد تهم إلا القليل من الجمهور, ولكن المتأمل في مسيرة المجتمعات ونهضاتها يلحظ أن أولئك المغمورين هم من يُحتفل بهم بعد موتهم، ويُخلّد ذكرهم وتُنصب لهم الرايات والتماثيل، وينسى غيرهم ممن مُلئت له المدرّجات وسُوّدت له الصفحات .. والمفكر والمثقف والكاتب والناقد والفيلسوف والعالم والفقيه .. ماهيّات تتداخل مهامها، وتتشابك مع بعضها في دوائر الخصوص والعموم ..ولكن من يمكن أن يحمل صفة الواعي المدرك من أولئك؟ هل هو من يسعى لجرّنا إلى سوق الاستهلاك العالمي من خلال فلسفة الاستعمار الجديد ومحاكاة البضائع البشرية التي أنتجتها الشركات المتعددة الجنسيات للشبع والتسلية؟ أم هو الصاعد في برجه القادم في غير عصره، الناظر إلى مرآة نفسه؟ أم هو المقتات بفكره، الكاتب لخبز يومه، الساعي وراء سيده وجمهوره؟ أم هو الهائم في أحلام غيره، المفتون بالجديد، ولوكان من تراث الآخر البعيد؟  لا أظن أن المفكر الواعي يشتري لقبه، أو يكتسبه بماله أو معارفه كما في بعض الصحف والفضائيات, بل يعرفه الناس بطول همّه، وكثرة تأمّله، وعكوف قلمه على الحرث والتحليل والنظر. فيكتب رأيه في الواقع، وينقد حالة المجتمع بنظر ثاقب، ورؤية ناضجة تحمل معها بذور التغيير إلى الأفضل, ويحملهم إلى وعي أمثل محافظاً على أصالته ودينه، و معتزاً بتاريخه وتراثه, من دون سعي منه إلى تقزيمنا طوعاً أو اغتيالنا أحياءً أو جعلنا شيعاً وأحزاباً. إنه في أوقات الذلة مكمن العزة التي لم تنشغل في العِينة أو تترك الجهاد، أو ترغم أنفها خلف أذناب البقر وبذر الحرث كما جاء في حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم .  فهذا الأنموذج الفذّ للمفكر الواعي هو مرادنا في أزمتنا المعاصرة. ولكن هل يعني وجوده في مثل هذا الجو الخانق والمصالح الشتّى كفيل بالترحيب به والاهتمام بطرحه، أم أن عودته ستثير الغبار وتحفل بمعاداة الملأ أو الغوغاء والحمقى؟ أسئلة كثيرة أطرحها على مائدة أهل الوعي بيننا، ورسائل أخرى أودعها في بريدهم لعلهم يرونها. إنهم في مجتمعاتهم كالأنبياء في أممهم، بل هم ورثتهم في نقل العلم الصحيح، والنصح الرشيد، والسعي لمصالح الأمة.  إن مجتمعنا -وهو يمر بتلك الحقبة من تاريخه، وقد تعدّدت خياراته، وتشعّبت مساربه- لا يحتاج منا إلى مزيد فوضى وتشظٍ في فكر أفراده، وحيرة نشعلها في شؤون حياتهم باسم الفكر أو الرأي, بل ينبغي أن يُترقى بهم في درجات الوعي درجة تلو أخرى بفقهٍ أولويٍّ يوازن بين خياراتهم الأخرى المتعلقة بأرزاقهم، وظروف أعمالهم، ومتطلبات مجتمعاتهم، وحقوق أهليهم، و حتى متع أنفسهم, وبقدر إدخال الحق في النفوس والوعي في العقول يخرج الباطل من السلوك, "وليس البر في الإيضاع" كما قال المصطفى صلى الله عليه وسلم أي العجلة وحطم الناس, والشأن الاجتماعي والفكري لدينا معقد إلى درجة كبيرة زاد من حدته تلك المتغيرات المتسارعة التي خلّفت ظواهر سلبية على أنماطنا الحياتية الراهنة؛ كالإقبال على الاستهلاك والفضائيات، والانفتاح على الأفكار والعادات الغربية على وجه الخصوص، والتأخّر في ركب المدنية وغيرها ..., فالمفكّر العادي عندما يتناول هذه الموضوعات الشائكة والملتهبة في لحظتها، ويقرّر حكمه النهائي في أسبابها وعلاجها، قد يقوده ذلك للتناقض السريع في رأيه؛ لتعدّد أشكالها وتباين مظاهرها؛ لذلك كان من الحكمة والرشد تحويل هذه الظواهر المتشابكة والمعقدة إلى مراكز للدراسة والبحث تجمع أعداداً من أهل الفكر الواعي والتخصص العلمي وتجمع لذلك الدراسات الميدانية والإحصاءات الرقمية, وهذا الشأن الجادّ هو ما تقوم به المؤسسات الغربية على مختلف أشكالها حيال أي ظاهرة أو قرار عام, ولا تتقاعس تلك الحكومات عن دعمها بكل ما تحتاجه مادياً ومعنوياً. |

كما يشكّل غياب فقه مقاصد الشريعة وبُعده عن فقه الأحكام التكليفية وعزله عن الفروع الجزئية- أزمة واقعية على المستوى الفكري والتطبيقي للإسلام؛ فأصبحت الأحكام الشرعية نتيجة لهذا الغياب عبارة عن أفعال ديناميكية تصدر من اللاشعور الاعتيادي عند ممارسة الفرد لها دون فهم حقيقي لمراد الشرع الحنيف من هذه التكاليف أومقصد الدين من هذه العبادات، كما أدّى هذا الغياب في فهم المقاصد إلى تأطير الشريعة في مجالات محدودة من الحياة، وقصر التعبّد على نواحٍ معدودة من العبادات العملية، فأثر هذا الفصام في تهميش دورها التفاعلي في "حفظ نظام الأمة واستدامة صلاح هذا النظام الشامل بصلاح المهيمن عليه، وهو النوع الإنساني" .. كما قال الإمام الطاهر بن عاشور -رحمه الله- في معرض ذكره عن المقصد الرئيس لهذه الشريعة.

إن الأزمة الحقيقية التي تمر بها مجتمعاتنا الإسلامية في عصورنا الراهنة هي أزمة وعي بالدور الحضاري للأمة التي أراد الله –عز وجل- أن تكون شاهدة على كل الأمم وفي كل العصور!! يقول الحق تبارك وتعالى : { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ..} [آل عمران:110] وقال سبحانه : { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً...} [البقرة:143]. فالخيرية التي وُصفت بها الأمة إنما هي معلّلة بالدور الذي يجب أن تؤديه لتلك المجتمعات الأرضية من أمر بالمعروف بكل ما يشمله هذا المفهوم، وكذلك النهي عن المنكر بنفس الشمول أيضاً، وهذا المعنى الزائد عن الوصف هو من أهم الأسس في شهودنا الحضاري على الأمم، وقد نبه عمر -رضي الله عنه- على حقيقة هذا المفهوم الشامل الذي يتعدى الأحكام الفردية إلى الممارسات الحياتية المختلفة إلى الهيئات الخارجية للناس، وذلك لمّا رأى في أحد الحجج التي حجها هيئة سيئة للناس لا تليق بمقام أهل الإسلام، حينها قرأ قوله تعالى:  {كنتم خير أمة أخرجت للناس ..} ثم قال : "يأيها الناس، من سره أن يكون من تلك الأمة فليؤد شرط الله منها.

إن المراد بحقيقة هذه الأزمة التي تعاني منها الأمة يكمن في أن رسالتها في الشهود الحضاري على الخلق جميعاً: إنسهم وجِنّهم، برّهم وفاجرهم، جمادهم وحيوانهم غير واضحة في وعيهم الديني فضلاً عن وجود هذه المعاني في واقع حياتهم .. بل أصبحت مغيّبة من دروس العلم وخطب الوعظ ولقاءات ومؤتمرات وكتابات أهل الفكر والعلم والنظر- إلا من رحم ربك- وأظن أن عددهم قليل بالنسبة لجموع أولئك النخب.

هذه الأهمية لا مجال لبسط الحديث حولها في مثل هذا المقال؛ بل يحتاج الأمر إلى فصول وأبواب حتى يتم تشكيل الوعي المدرك بالخطوة الأولى في مدارج العمل الراشد للتحضر .. ولعل الأهم في هذه المرحلة أن نثير أهل العزم والحزم من علماء ودعاة الأمة الإسلامية بأن يبعثوا من جديد هذا الوعي في عقول الجميع، ويقدموا لأفراد الأمة العدة الكافية والعتاد اللازم لخوض المعركة الحضارية التي زاد سعارها بعد اندفاع سيل العولمة في كل أودية الفكر والثقافة والاقتصاد في مجتمعاتنا؛ حتى الحملات العسكرية الغربية التي تُشنّ على بعض البلاد الإسلامية وغيرها تُسوّغ بأنها دفاع عن القيم والمبادئ الحضارية، ولا يقصدون هنا سوى حضارتهم دون غيرها. فأُقحمنا -شئنا ذلك أم أبينا- أمام صدام عملي بين الحضارات العالمية، وإن كان المفهوم النظري لهذا الصدام أكثر تسامحاً وتعقّلاً - ومع هذا التحفظ على المصطلح - فإن الأدوات الفاعلة في هذه الحرب المستعرة هي للعلم والتقدم والتسابق التقني والتنافس الاقتصادي على الموارد والطاقة، وليست في حقيقتها سباقاً في التسلح أو من خلال عسكرة الحرب.

فالمعركة ضارية، وتحتاج منا إلى تأهل يدفعنا إلى معرفة موقعنا على خارطة الأمم، ومحاولة اليقظة العاجلة بالعودة إلى أسس المدافعة والبناء، ولن يتم ذلك إلا بالبناء العلمي، وإشاعة العدل والمساواة، واحترام الإنسان والإحسان إلى كل شيء.

وبالعودة الصادقة الواعية للدين نضمن الحصول على كل تلك الأدوات الفاعلة للنهوض الحضاري، كما استخدمها النبي -صلى الله عليه وسلم- في بعثه الأول للأمة ..فالعلم فريضة في شريعتنا على كل مسلم ومسلمة، والعدل والمساواة قواعد كلية عليها قامت كل أحكام الدين و الدنيا، واحترام الإنسان جاء من خلال حفظ كلياته الخمس: دينه ونفسه ونسله وعقله وماله، وانتظمت كل الأحكام الشرعية في تلك المقاصد الكلية، أما الإحسان فقد كتبه الله –عزوجل- على كل شيء حتى في أعنف حالات التعامل مع الآخرين، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم- : "إن الله كتب الإحسان في كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحدّ أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته" حتى الجماد والبيئة لم يُغفل حقها من التشريع؛ كما في النهي عن البول في الماء الراكد أو تحت الأشجار أو طرقات الناس، وكذا نهيه عن سبّ الدهر، والريح، أو قطع الأشجار المثمرة، إلى غيرها من صور التحضر الواعي الذي افتقدناه في مجتمعاتنا التي أصبحت مضرب المثل في التخلف والفقر، وشيوع الأمراض، وانعدام الحياة الكريمة للفرد العادي، فهل ستشكّل يقظة الوعي لدينا الإفاقة اللازمة لغفوتنا الحضارية الراهنة..؟!

**«الصناعة الفقهية» وردم الهوة بين الديني والمدني**

هناك ارتباط تبادلي بين مفهومي الصناعة والفقه، ودلالات اللفظين تجمع بين حقيقة الإتقان المهاري والتصميم المعرفي والإنجاز الواقعي في خدمة الإنسان. وصناعة الفقه من أهم أدوات العمل على عمارة الأرض والاستفادة من خيراتها واستغلال نواميسها وقوانينها في البحث عن الجديد من المخترعات والمكتشفات، فالفقه الذي لا يدل على طاعة أو ينهى عن معصية, أو ينظّم سلوكاً ويعالج أزمة, أو يحفّز على مصلحة مشتركة, هو فقه خامد لا يحمل جذوة التغيير السنني الذي وضعه الله في الحياة.

ومن جميل ما قرأت في بيان العلاقة الوثيقة بين الصناعة والفقه ما ذكره جملة من الفقهاء, منهم الإمام السبكي في «الإبهاج في شرح المنهاج» الذي عدّ الصناعة مصطلحاً مرادفاً للعلم, وكذا الإمام ابن رشد الحفيد في كتابه المختصر «الضروري في علم الأصول» عندما تكلّم عن صناعة الفقه والأصول، ورأى أنها تحَصُل من تعاطي القوانين والأحوال التي تسدّد الذهن نحو الصواب, كالعلم بالدلائل وأقسامها, وبأي حالٍ تكون دلائل وبأيها لا, وفي أي المواضع يُحمل الشاهد على الغائب وفي أيها لا, ثم قال: «وهذه فلنسمّها سباراً وقانوناً، فإن نسبتها إلى الذهن كنسبة البركار والمسطرة إلى الحس في ما لا يؤمن أن يغلط فيه».

والإمام ابن خلدون في مقدمته توسّع في مفاهيم الصناعة وذكر مجالاتها, وأكد «أن الصناعة هي مَلَكة في أمر عملي فكري, وبكونه عملياً هو جسماني محسوس, والأحوال الجسمانية المحسوسة، نقلها بالمباشرة أو عب لها وأكمل، لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة، والمَلَكَة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته, وعلى نسبة الأصل تكون المَلَكَة ونقل المعاينة أو عب وأتم من نقل الخبر والعلم, فالمَلَكَة الحاصلة عن الخبر وعلى قدر جودة التعليم ومَلَكَة المعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة». فالإمام ابن خلدون يمرّر قوانين الصناعة على الفكر، وبحسب المدخلات الجيدة والصحيحة يكون المُخرج كذلك.

وما سبق ذكره من استعمالٍ لمفهوم الصناعة وإدخاله في الفقه، يفتح لنا أبواباً من المنتجات التي يدخّرها الفقه الإسلامي، وهذا يحتاج إلى فقهاءٍ مهرة يحسنون الصناعة ويحولون النصوص إلى منتجات ومبتكرات تعيد للفقه دوره الحيوي في خدمة الإنسان والرقي بمجتمعه.

وللتدليل على دعوى هذا الدور الفقهي في نهضة المجتمع وتطوير الحياة الإنسانية، تلك الإسهامات المباركة التي حولت نصوص الوحي المحدودة في ألفاظها والواسعة في دلالاتها إلى تشريعات كثيرة ودقيقة تستوعب تفاصيل حياة الناس، وتنظّم شؤونهم المالية والاجتماعية والسياسية، على قدرٍ من تحقيق المصالح وتكميلها، ومرونة واقعية تتأقلم مع المتغيرات الزمانية والمكانية، ويكفي أن نتناول مصنفاً فقهياً، لنجد فيه آلاف الأحكام والتشريعات السديدة، أضف إلى هذا أن الصناعة الفقهية نجحت في رسم منهج أصولي يعتمد على الاستنباط العقلي وفهم الدلالات اللغوية والتنزيل الواقعي للنصوص، وهذا المنهج يعتبر ثورة تقدمية في الصناعة الفقهية حتى على مستوى الفكر الإسلامي بصورة عامة، لجمعه بين المناهج العقلانية والجدلية والإثبات التجريبي على الواقع المتغير!

كما أن هناك دوراً تفاعلياً قام به الفقه الإسلامي مع معطيات الطبيعة ومكنوناتها المكنوزة، ربما لم يظهر بوضوح في المصنفات الفقهية ولكنه أنتج محاولات رائدة في علوم الجبر والهندسة والطب والفلك والطيران وغيرها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أذكر بعض الإسهامات العلمية التي حققها فقهاؤنا الأوائل من خلال تطوير الأحكام الفقهية إلى مشاريع أكبر، أسهمت بالتالي في كشف أعظم المخترعات العلمية، فالإمام البتَّاني أبو عبد الله محمد بن جابر بن سنان (ت317هـ)، قد أنشأ مرصداً فلكيّاً عُرِف باسمه، وقد كان لأعماله جانب نظري يتمثل في قراءة مؤلفات الفلكي اليوناني بطليموس وانتقائها بطريقة علمية، وَوَضع كتاباً في حركة النجوم وعدّدها، وقد ظل يُدرَّس في أوروبا حتى عصر النهضة العلمية فيها، وله أبحاث تجريبية عملية بلغت منتهى الدقة والارتقاء والتقدم العلمي من واقع مشاهداته الفلكية، وحدد أبعد نقطة بين الشمس والأرض، واحتسب مواعيد كسوف الشمس وخسوف القمر، واتبع في ذلك منهجاً شبيهاً بالمنهج العلمي الحديث، مما جعل الأوروبيين يعدُّونه من أعظم علماء الفلك في التاريخ.

وهذا أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى النقاش الزُّرْقَالي الذي عاش في القرن الرابع الهجري، ونشأ في طليطلة في الأندلس، وأنشأ فيها مراصد فلكية عديدة، واخترع جهاز الإسطرلاب الفلكي لقياس اتجاهات الرياح وسرعتها وتحديد الليل والنهار، مما أدهش علماء أوروبا، وقد استفاد من مؤلفاته العالم الأوروبي الفلكي كوبرنيكس الذي حرص على الاستشهاد بآراء أبي إسحاق في جميع مؤلفاته. والفرغالي الذي ألف كتاباً ظل مرجعاً اعتمدت عليه أوروبا وغرب آسيا سبعمئة عام.

أما في علوم الرياضيات فيعتبر العلامة محمد بن موسى الخوارزمي (ت 232 هـ) صاحب الفضل الأكبر في معرفة خانات الآحاد والعشرات والمئات، وفي معرفة الزوجي من الفردي في الأعداد، وفي معرفة عمليات الكسور العشرية، واستخدامها في تحديد النسبة بين محيط الدائرة، وقطرها مما لم تعرفه أوروبا قبله, ولم يكن الخوارزمي وحده هو البارز في هذا المجال، بل كان هناك علماء كثيرون وضعوا مؤلفات في الحساب والجبر مثل: أبي كامل شجاع بن أسلم المصري، ووسنان بن الفتح الحرَّاني، والكندي، ومحمد بن الحسن الكرخي صاحب كتاب الكافي في الحساب، فأضافوا إليها الكثير، وابتكروا نظريات هندسية جديدة، فجددوا وأضافوا في المساحات والأحجام، وتحليل المسائل الهندسية، وتقسيم الزوايا، ومحيط الدائرة وكيفية إيجاد نسبة محيط الدائرة إلى قطرها مما سهل لهم أموراً كثيرة في فنون العمارة والزخارف الإسلامية، وقد كان في مقدم علماء المسلمين في الهندسة الحسن بن الهيثم وأبو جعفر الخازن، وغيرهم كثير.

وهنا أتساءل كيف حصل الانفصام النكد بين علوم العبادة والعمارة؟ بل والشقّة الكبيرة التي كونت أجيالاً من الفقهاء المتأخرين الذين يرفضون ويحاربون تلك العلوم الطبيعية! بينما كنا نقرأ في تراجم أكثر الفقهاء الأوائل كالغزالي والجويني والرازي والقرافي وابن رشد أنهم كانوا يتقنون الطب والفلك والهندسة ويزاوجون بينها وبين علوم التفسير والحديث والفقه توظيفاً لمقاصد الشرع في تعبيد الناس لله عز وجل.

والحقيقة أن حالة الفقه المعاصرة هي حالة مرضية قد تقلّصت دوائره المؤثرة حتى أصبح فقهاً لا يمتّ لواقعنا بصلة، ولولا ضرورة البحث في مشكلات الطب والاقتصاد التي فرضت نفسها على فقهائنا المعاصرين وجعلت قيم الفقه على محك الصلاحية والمصداقية لما تحرك الفقهاء ولما ولدت المجامع الفقهية، وأعتقد بأن تلك الحركة الفقهية المُعالِجة للنوازل الجديدة جاء أكثرها كردود فعلٍ للظروف والتساؤلات الملحّة من الناس، وليس الفقه المعاصر هو الذي اقتحم أغوارها وأسس ميدانها، ولذلك تأتي أكثرها على هيئة بحوث فردية أو قرارات مجمعية سنوية، في مقابل مئات الكليات الشرعية ومئات الألوف من الفقهاء القابعين خارج الزمن، والذين يُنتظر منهم دور يليق بشرف العلم الذي يدرسونه، والمطالبة هنا بدور أمثل للفقه، ليس خروجاً عن متطلبات الفقه الذي أسسه السلف وطوّره الخلف حتى القرن التاسع الهجري، بل هو الواجب الحقيقي والتجديدي للتحضر الإسلامي المنشود، والعودة بالفقهاء إلى مراكز البحث والوقوف صفاً واحد في معامل التجريب مع قرنائهم في العلوم الطبيعية الأخرى من أجل عودة تصحيحية لفقه العمران بعد خروجه من كنف العلوم الإسلامية.